

## التقييم الاقتصادي للمنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص في العراق للمدة (2009-2015)

شروق عباس مرزا  
كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات / جامعة واسط

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء الاقتصادي للمنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص من حيث القيمة المضافة والإنتاجية والتي تم بيانها وتحليلها عن طريق قيم الإنتاج وقيم مستلزمات الإنتاج وعدد المنشآت والعاملين وأجورهم ، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة مفاهيم عامة حول تقييم الأداء من تعاريف ووظائف وأهداف تقييم الأداء وأنواع مؤشرات ومعايير التقييم كما تناول الآلية التي تضمنتها هذه المنشآت والمشاكل والمعوقات التي تتعرض لها ، أما الجزء التطبيقي تضمن التقييم الاقتصادي لهذه المنشآت الصناعية الصغيرة خلال المدة ( 2009 – 2015 ) من خلال حساب مؤشرات القيمة المضافة والإنتاجية، وخاتمة البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

### Abstract

This study aims to how the economic performance evaluation of small industrial enterprises in the private sector in terms of value added and productivity that have been described and analyzed based on the production and output values kits values and the number of employees and wages and included theoretical framework for the study general concepts about the performance of the definitions of the functions and objective of the performance evaluation rating and the types of indicators and evaluation criteria also discussed the mechanism contained in these facilities and the problems and obstacles faced by either section applied to ensure the economic evaluation of the performance of small industrial enterprises during the period (2009 – 2015) within the private sector in Iraq through the indices added value and productivity calculation and conclusion find a set of conclusion and recommendations.

**المقدمة:-**

تعد المنشآت الصناعية الصغيرة وخصوصاً ما يتعلق منها بالقطاع الخاص من المنشآت الصناعية المهمة، لما لها من دور أساس ومهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرتها على امتصاص البطالة وذلك بتوفير فرص العمل للعاطلين، فضلاً عن أن تكاليفها تكون أقل مما هو عليه في المنشآت الكبيرة وتساعد أيضاً على تشجيع الاستثمار المحلي في إقامة وتطوير مشاريع صناعية أخرى بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد.

**فرضية البحث:-** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التقييم الاقتصادي يعكس واقع المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص معتمداً على بعض المعايير الاقتصادية التي تساهم في تحديد أداء هذه المنشآت من حيث الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها أم وجود انحرافات واختلالات تؤدي إلى سوء استخدام هذه الموارد والإمكانيات .

**مشكلة البحث:-** تتلخص المشكلة في ضعف أداء المنشآت الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص في العراق خلال مدة الدراسة (2009- 2015) بسبب المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، وهذا يبين الإمكانيات المحدودة للقطاع الخاص في تطوير الصناعات القائمة وضعف مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

**هدف البحث:-** يتحدد الهدف في التقييم الاقتصادي للمنشآت الصناعية الصغيرة من خلال معرفة ماهية تقييم الأداء والمؤشرات والمعايير المستخدمة، بغية الوصول إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه المنشآت ضمن القطاع الخاص وكيفية تحديد نقاط الضعف لكشف الاختلالات ومن ثم معالجتها لتطوير هذه المنشآت في القطاع الخاص.

**خطة البحث:-** من خلال الصعوبات والمعوقات التي تتعرض لها المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص، لذا يجب النهوض بها من أجل تحقيق أهدافها، وهذا ما سوف يتم توضيحه في المباحث الثلاث الآتية:-

1. ماهية تقييم الأداء الاقتصادي.
2. المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص (الآلية- المشاكل والمعوقات).
3. التقييم الاقتصادي للمنشآت الصناعية الصغيرة- القطاع الخاص.

## المبحث الأول:-

### ماهية تقييم الأداء الاقتصادي

يشكل التقييم أهمية كبيرة لاستمرارية المنشأة في عملها إذ يبين الخلل والانحرافات في تلك المنشأة ومن ثم معالجتها بهدف الوصول إلى الأداء الأفضل في المستقبل ، ويتضمن عناصر عدة وهي المدخلات التي تمثل الموارد الإنتاجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، والمخرجات التي تمثل السلع النهائية المنتجة والخدمات، ومن خلال هذه الأهمية فإنه يتفرع إلى فرعين من حيث الأهمية هما الأهمية الرئيسية على المستوى الاقتصادي التي تكمن من خلال إمكانية المشروع في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وكذلك تساعد في توضيح العلاقات التبادلية بين الأقسام والفروع المختلفة مما تساعدها على القيام بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة، ومن ناحية التحليل المالي للتقييم فإنه يساعد في تحقيق السيولة والربحية في ظل التوجهات الاستثمارية والتمويلية وهذا يتطلب تحقيق المنشأة للخطط والأهداف، فضلا عن تحقيق الأرباح بهدف تعظيم القيمة الحالية للمنشأة وحمايتها من الخسائر التي قد تحدث، وتحقيق العائد اللازم لرأس المال المستثمر<sup>(1)</sup>، أما العنصر الآخر من حيث الأهمية هو تحسين أداء العاملين وتنمية مهاراتهم وتوجيه الإشراف والرقابة الإدارية وتسهيل سير العمليات الإنتاجية بين مختلف أوجه النشاط الإنتاجي والمالي للمشروع<sup>(2)</sup>.

وعلى أساس ذلك كما وصفت عملية تقييم الأداء بأنها:- قياس النتائج التي تتحقق لدى المنشأة الصناعية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، والبحث عن الوسائل التي ساعدت في تحقيق تلك النتائج، والكشف عن الخلل ونقاط الضعف بهدف تصحيح الانحرافات ومعالجتها والوصول إلى أفضل أداء يمكن تحقيقه للمنشأة خلال المدة المحددة<sup>(3)</sup>.

**أولاً/ وظائف تقييم الأداء:-** يتضمن تقييم الأداء مجموعة من الوظائف والتي يمكن تحديدها بما يلي<sup>(4)</sup>:-

1. فعالية المشروع في تحقيق أهدافه من خلال متابعة وتنفيذ هذه الأهداف كما ونوعا وحسب المدة المقررة لها.

2. توفر عملية التقييم مجموعة من المعلومات من خلال تأمين البيانات اللازمة في توضيح نشاط المنشأة وكشف انحرافات و ممارسة الرقابة على نشاط تلك الوحدة الإنتاجية، وجعل مؤشرات في الشكل الذي يوازن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جهة والموارد والمستلزمات الإنتاجية المتاحة لها من جهة أخرى<sup>(5)</sup>.

3. تحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها<sup>(6)</sup>.

ثانياً/ أهداف تقييم الأداء:- إن نجاح المنشأة الصناعية في أداءها يكمن من خلال ما تسعى إليه عملية التقييم وفق جملة من الأهداف وهي (7):-

1. البحث عن الوظائف المكلفة بأدائها الوحدة الاقتصادية ومدى انجازها قياساً لها بالوظائف الموضوعه في خطتها المستقبلية.

2. تحديد مراكز المسؤولية في المنشأة الصناعية بهدف كشف الخلل، وذلك من خلال معرفة الإنتاجية المتحققة لتلك الوحدة المنتجة، وذلك من أجل أن يخلق منافسة بين الوحدات بهدف تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي .

3. مساعدة المستويات الإدارية على معرفة مدى الانحرافات وبيان أسبابها واتخاذ الإجراء الإصلاحي لها.

4. تتيح عملية تقييم الأداء كيفية استخدام الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة بغية الوصول إلى أكبر ربح ممكن.

ثالثاً/ بعض المؤشرات والمعايير الاقتصادية المستخدمة لتقييم الأداء:-

1. **مؤشر الإنتاجية:-** وهي تقسم إلى الإنتاجية الكلية والتي تتمثل بالعلاقة بين كمية الإنتاج وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، والقسم الآخر يعرف بالإنتاجية الجزئية والتي تمثل العلاقة بين كمية أو قيمة الإنتاج وبين كل عنصر من عناصر الإنتاج المستخدمة على حده(8).

2. **مؤشر القيمة المضافة:-**يمثل هذا المؤشر جميع عوائد عناصر الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية والتي تضم (الأجور والرواتب، وريع الأرض، والفوائد، والأرباح) كما أنها تعبر عن الفرق بين المخرجات والمدخلات(9)، وتأتي أهمية هذا المؤشر من خلال طرح الاندثار أي الإهلاك من العائد أو المردود المتحقق من النشاط الاقتصادي، إذ تمثل القيمة المضافة الزيادة الصافية لكل وحدة إنتاجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تأتي أهميتها من خلال المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي كما إنها تستبعد أي هدر ممكن أن يحدث في استخدام المواد الخام في العملية الإنتاجية(10).

## المبحث الثاني:-

### المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص ( الآلية- المشاكل والمعوقات- الأهداف )

أولاً/ الآلية:- عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية واقتصادية أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي وخفض معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية خصوصاً ما يتعلق منها بالمنشآت الصناعية الكبيرة في القطاع العام نظراً لما تتطلبه من أعداد كبيرة من العاملين والمكائن اللازمة، كما أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإعادة هيكلتها وتطويرها مما أثر ذلك في تدهور الإنتاج وبالتالي خفض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي<sup>(11)</sup>، ومن هنا نجد أن المنشآت الصناعية الصغيرة من المنشآت المهمة التي تساعد في تسريع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو التقدم، وتعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والسبب الذي جعل لهذه المنشآت أهمية في وقتنا الحاضر هو الضعف الإنتاجي الذي تعاني منه معظم المنشآت الكبيرة نتيجة لسوء التكنولوجيا وعدم القيام ببرامج البحث والتطوير للعاملين وقلة توفر الخدمات من كهرباء ومياه وضعف الاستقرار الأمني الذي يؤدي إلى ضعف البيئة الاستثمارية وغيرها من المعوقات التي أدت إلى ضعف أداء هذه المنشآت وفشلها في تحقيق التنمية، الأمر الذي جعل إتاحة الفرصة أمام الصناعات الصغيرة للمساهمة في عملية التنمية ، إذ أنها تقوم بتوفير فرص التشغيل ولا تحتاج إلى رأسمال كبير ولا تأخذ مساحات واسعة من الأراضي كما إنها تساعد في تحقيق الإنتاج المطلوب خلال فترة زمنية قصيرة.

إذ أن هذه المنشآت حققت تطوراً في زيادة فرص التشغيل للأيدي العاملة خلال المدة (2009-2012) حيث ازداد عدد العاملين فيها إلى (146210) ألف عامل في عام 2012 بعد أن كان عدده يبلغ (27780) ألف عامل في عام 2009 بسبب التحسن النسبي للاستقرار الأمني وتوفير الفرص الاستثمارية لتطوير هذه المنشآت وتطوير البنى التحتية ، إلا أنها سجلت انخفاصاً في فرص التشغيل خلال مدة الدراسة (2013-2015) محققة أدنى مستوى له عامل في عام 2015 والبالغ (67157) ألف عامل، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاصل في عدد المنشآت الصناعية من (27694) ألف منشأة في عام 2013 إلى (22480) ألف منشأة في عام 2015 كما هو مبين في جدول (1)، وذلك الانخفاض يعود إلى جملة من المشاكل والمعوقات التي واجهت نشاط هذه المنشآت والتي سنذكرها بالتفصيل.

الأمر الذي أدى إلى انحسار دورها في عملية التنمية وضعف قدرتها على منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية مما جعلها تتركز في مجالات صناعية محدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية وصناعة المشروبات الغازية والطباعة والنشر وصناعة تعبئة المياه<sup>(12)</sup>.

جدول (1) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق وعدد العاملين فيها للمدة (2009-2015)

السنوات	عدد المنشآت	عدد العاملين
2009	10289	27780
2010	11131	36898
2011	47281	145385
2012	43669	146210
2013	27694	91959
2014	21809	84272
2015	22480	67157

مصدر الجدول :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الإحصاء الصناعي.

## ثانياً/ المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة

هناك العديد من المشاكل التي تتعرض لها المنشآت الصناعية الصغيرة والتي من أهمها<sup>(13)</sup>:-

1. قلة توفر الموجودات المادية لهذه المنشآت مما ينجم عن ذلك سوء في الإنتاج والتسويق وبالتالي ضعف قدرتها حول معرفتها بأحوال السوق والمنافسين وتفضيلات الأفراد المستهلكين للسلع ، فضلاً عن ضعف كفاءة الإدارة التسويقية والدعاية والترويج التي تساعد في معرفة المستهلك حول كيفية بيع وتسويق السلع والخدمات المنتجة لهذه المنشآت.
2. عدم تشجيع المنتجات المحلية بسبب ضعف الطاقة الإنتاجية وقلة توفر الخدمات الرئيسية مما يؤدي إلى إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية المنافسة للسلع المحلية وبأسعار منخفضة نظراً لانخفاض تكاليف إنتاجها وقلة التعريف الكمية المفروضة قياساً لها بأسعار السلع المحلية التي تكون مرتفعة لارتفاع تكاليفها مما يضعف ذلك من تنافسها أمام السلع الأجنبية المستوردة.
3. اعتماد هذه المنشآت على قدرات وخبرات أصحابها في العمل وعدم اعتماد أساليب الصيانة والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها.
4. تعتمد على التمويل الذاتي، إذ تعاني من مشكلة التمويل لأن قلة توفر الائتمان الممنوح من قبل النظام المصرفي الحكومي يجعل من الصعوبة الحصول على القروض اللازمة لها، وذلك بسبب عدم توفر الضمانات العقارية لهذه المنشآت، أو بسبب عدم قيام المقترض بتسديد القرض بالوقت المحدد مع دفع الفوائد المترتبة عليه<sup>(14)</sup>.
5. تشكل عبئاً على الجهاز الضريبي للدولة نظراً لعدم توفر بيانات كافية ودقيقة عن هذه المنشآت.
6. تعد الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي تتبع في الدول النامية من الصعوبات التي تعترض دون نمو هذه المنشآت من تعقيد وتعدد الإجراءات لإنشاء المنشآت الصناعية الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها<sup>(15)</sup>.

## ثالثاً/ الأهداف الإستراتيجية لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة<sup>(16)</sup>:-

1. تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي.
2. تنويع وتوسيع مختلف المنتجات والسلع في الهيكل الاقتصادي.
3. العمل كصناعة داعمة ومحفزة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة.
4. تساهم في توفير فرص العمل ومكافحة مشكلة البطالة.
5. تعتمد في عملها على استخدام التكنولوجيا المحلية.

### المبحث الثالث:- التقييم الاقتصادي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق

#### أولاً/ التقييم الاقتصادي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2009-2015)

1.أ. قيمة الإنتاج :- بالأسعار الجارية:- شهدت قيمة الإنتاج انخفاضاً تدريجياً خلال المدة (2013-2015) بعد أن كانت ذات مستوى نسبي من التحسن خلال المدة (2009-2012)، حيث سجلت أدنى مستوى للانخفاض في عام 2015 بلغت فيه قيمة الإنتاج (1823968) مليون دينار، وبنسبة تطور سنوي منخفض نحو السالب والبالغ (-) 5.25%)، وعود السبب لذلك الانخفاض في قيم الإنتاج بالأسعار الجارية إلى تقليص عدد المنشآت الصناعية لتلك المدة مسجلة أثنى انخفاض لها في عام 2014 والبالغ عددها (21809) ألف منشأة صناعية، نتيجة لانخفاض الكميات الإنتاجية بسبب الأساليب التقليدية المستخدمة في الإنتاج من مكائن وآلات وأيدي عاملة غير مدربة ذات خبرة بسيطة وقلة توفر الخدمات من وقود وكهرباء ومياه فضلاً عن ضعف المناخ الاستثماري بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي.

1.ب. قيمة الإنتاج:- بالأسعار الثابتة:- اتسمت بالانخفاض ولنفس المدة (2013-2015) إذ بلغت في عام 2013 (226805.35) ألف دينار بالمقارنة عما كانت عليه في عام 2012 ثم استمرت بالانخفاض مسجلة أدنى انخفاض لها في عام 2015 والبالغ (145800.80) ألف دينار وبنسبة منخفضة إلى (-) 7.75%) وحدث ذلك نتيجة لسياسة التقشف المالي بسبب العجز الذي أصيب الموازنة العامة للدولة مما انعكس سلباً على خفض كميات الإنتاج والأسعار لقلة الطلب على السلع المنتجة وبالتالي غلق بعض المنشآت. انظر الجدول (2) الأعمدة (1-6).

2. أ. قيمة مستلزمات الإنتاج:- بالأسعار الجارية:- تشمل قيم مستلزمات الإنتاج السلعية منها والتي تمثل (خامات ومواد أولية ووقود وتعبئة وتغليف وأدوات احتياطية) أما المستلزمات الخدمية تمثل (الكهرباء والمياه ونشر ودعاية وإعلان وخدمات بحثية وتجارب)، وكما مبين في جدول (3) الأعمدة (2،3) حيث سجلت فيه هذه القيم انخفاضا خلال المدة (2013-2015) محققة فيها أدنى مستويات الانخفاض عند (932470) مليون دينار وذلك في عام 2014 وبنسبة سنوية منخفضة إلى (4.1%) وبمعدل نمو سنوي مركب منخفض إلى (-) 28.25%) لتلك المدة، أما إجمالي معدل النمو المركب للمدة (2009-2015) بلغ (16%) وهي نسبة منخفضة جداً ويعزى سبب ذلك إلى قلة استخدام الخامات والمواد الأولية بسبب ارتفاع تكاليفها والتي بلغت (780438.228) ألف دينار في عام 2015 بعد أن كانت تبلغ (743601.858) ألف دينار في عام 2014.

2.ب. قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الثابتة:- اتسمت قيم مستلزمات الإنتاج بالانخفاض المتذبذب خلال المدة (2013-2015) مقارنة بالمدة (2009-2012) مسجلة أدنى انخفاض لها في عام 2014 والبالغة (76557.47) ألف دينار وبنسبة سنوية منخفضة باتجاه سالب قدرها (-) 50.34%) إلا أنها سجلت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2015 عما كانت عليه في العام السابق وقيمة ارتفاعها بلغت (78237.72) ألف دينار وبنسبة قدرها (2.19%)، وبلغ معدل النمو السنوي المركب (14.66%) للمدة الكاملة للدراسة (2009-2015) وهي نسبة

ضئيلة تعبر عن انخفاض قيم مستلزمات الإنتاج الناتجة من انخفاض مستويات الإنتاج. كما مبين في الجدول (3) الأعمدة (4،5).

### جدول (2) قيم الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2009-2015) (بالمليون دينار)

السنوات (1)	قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية (2)	نسبة التطور السنوي % (3)	قيمة الدولار (4)	قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة (5)	نسبة التطور السنوي % (6)
2009	851954	--	1170	69739.65	--
2010	1556336	90.74	1187	131115.08	88
2011	3896267	50.35	1199	324959.72	147.84
2012	4567102	117.22	1234	370105.51	13.89
2013	3289710	14.69	1233	266805.35	27.91-
2014	1924980	41.48-	1218	158044.34	40.76-
2015	1823968	5.25-	1251	145800.80	7.75-

مصدر الجدول:- العمود (2):- الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الإحصاء الصناعي، الأعمدة (3، 5، 6) من عمل الباحثة. العمود (4):- الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الأرقام القياسية .

### جدول (3) قيم مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2009-2015) (بالمليون دينار)

السنوات (1)	قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية (2)	نسبة التطور السنوي % (3)	قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الثابتة (4)	نسبة التطور السنوي % (5)
2009	389231	--	33267.60	--
2010	569747	46.38	47998.90	44.28
2011	1964922	244.88	163880	241.42
2012	2066295	5.15	167446.92	2.17
2013	1901120	7.1-	154186.53	7.9-
2014	932470	50.9-	76557.47	50.34-
2015	978754	4.1	78237.72	2.19

مصدر الجدول:- العمود (2):- الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الإحصاء الصناعي، الأعمدة (3، 4، 5) من عمل الباحثة.

3.أ. القيمة المضافة بالأسعار الجارية:- يبين الجدول (4) الأعمدة 2، 3، القيمة المضافة بالأسعار الجارية للمدة (2009-2015)، حيث شهدت انخفاضاً خلال المدة (2013-2015) مسجلة أدنى درجات الانخفاض في عام 2015 والبالغة فيه (845214) ألف دينار وبنسبة سنوية متدحرجة نحو السالب قدرها (-14.84%)، وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى انخفاض قيم الإنتاج بنسبة (-5.25%) الناتجة من انخفاض الأرباح وارتفاع أسعار الخامات والمواد الأولية المستوردة والتي تبلغ (780438.228) ألف دينار



بالوقت الذي كانت فيه قيم مستلزمات الإنتاج مرتفعة بنسبة (4.1%) في عام 2015 وبمعدل نمو سنوي مركب منخفض خلال المدة (2009-2015) والذي قدره (11.55%).

**3.ب. القيمة المضافة بالأسعار الثابتة:-** وهي سجلت انخفاضاً مستمراً خلال المدة (2013-2015) مسجلة أدنى درجات الانخفاض في عام 2015 والبالغة فيه (67563.06) ألف دينار وبنسبة سنوية سالبة قدرها (-17.08%)، إذ سجل إجمالي معدل النمو المركب فيها (-22.55%)، إلا أن معدل النمو السنوي المركب لإجمالي المدة (2009-2015) وصل إلى (10.37%) وهي نسبة منخفضة وذلك لانخفاض قيم الإنتاج بالأسعار الثابتة على أثر انخفاض الكميات المنتجة والتقليص في عدد المنشآت خلال تلك المدة. كما مبين في جدول (4) الأعمدة (4،5).

**جدول (4) القيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2009-2015) (بالمليون دينار)**

السنوات (1)	القيمة المضافة بالأسعار الجارية (2)	نسبة التطور السنوي % (3)	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (4)	نسبة التطور السنوي % (5)
2009	426723	--	36472.05	--
2010	986589	131.20	83116.17	127.89
2011	1931345	95.75	161079.64	93.80
2012	2500807	29.48	202658.59	25.81
2013	1388590	44.47-	112618.81	44.42-
2014	992510	28.52-	81486.86	27.64-
2015	845214	14.84-	67563.06	17.08-

المصدر من استخراج الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (2) والجدول (3).

**4. الإنتاجية:-** أ. إنتاجية العامل:- وهي تقاس من خلال قسمة قيمة الإنتاج على عدد العاملين، وبالاعتماد على الأسعار الثابتة، حيث نلاحظ من الجدول (5) العمود (2) أن إنتاجية العامل تنخفض خلال المدة (2009-2015) بنسب متقاربة وصولاً لأدنى مستوى لها في عام 2014 والبالغة (2) ألف دينار ويعود السبب لذلك الانخفاض إلى انخفاض قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة والذي كان ناتجاً من انخفاض الكميات المنتجة وقلة عدد المنشآت لتلك الفترة بسبب سوء الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة والاعتماد بشكل أساسي على العمال دون التركيز على التقنيات الحديثة في العمل، فضلاً عن ارتفاع حجم التكاليف من خامات

ومواد أولية والبالغة (7436018) مليون دينار في عام 2014 بعد أن كانت تبلغ (1619984) مليون دينار في عام 2013 .

**4.ب. إنتاجية الأجر:-** وهي احتسبت من خلال قسمة قيمة الإنتاج على الأجور والرواتب، إذ اتسمت بالانخفاض التدريجي للمدة (2009-2015) وصولاً لأدنى مستوى لها في عام 2015 والبالغة قيمتها (6.97%)، وبمعدل نمو سنوي مركب منخفض نحو الاتجاه السالب إلى (-8.95%) ويعزى سبب ذلك الانخفاض إلى حدوث زيادة في الأجور والرواتب على أثر الزيادة في عدد المنشآت الصناعية من (21809) ألف منشأة في عام 2014 إلى (22480) ألف منشأة صناعية في عام 2015. وكما مبين في جدول (5) الأعمدة (3،4).

**4.ج. إنتاجية المواد:-** تم احتسابها بالطريقة التالية وهي قسمة قيمة الإنتاج على قيمة الخامات، ومن خلال الجدول (5) العمود (5)، نلاحظ أن إنتاجية المواد منخفضة بشكل كبير خلال المدة (2009-2015) لتصل إلى (0.23) في عام 2015 والتي كانت نتيجة لانخفاض قيمة الإنتاج في ذلك العام فضلاً عن ارتفاع التكاليف للمدخلات المستخدمة في الإنتاج من خامات ومواد أولية وغيرها و قلة توفر الخدمات الضرورية من كهرباء وماء وأدوات احتياطية مما كان ذلك سبباً لضعف الإنتاجية.

**جدول (5) إنتاجية العامل والأجر والمواد بالأسعار الثابتة للمدة (2009-2015) (بالألف دينار)**

السنوات	إنتاجية العامل	الأجور والرواتب	إنتاجية الأجر	إنتاجية المواد
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2009	2.51	65109	12.53	--
2010	3.55	105979	14.68	0.35
2011	2.25	406615	9.58	0.53
2012	2.53	485558	9.40	2.81
2013	3	339409	9.69	2.03
2014	2	259762	7.41	2.58
2015	2.17	261492	6.97	0.23

مصدر الجدول من عمل الباحثة.

## الاستنتاجات والمقترحات:-

### الاستنتاجات:-

من خلال دراسة وتحليل البيانات المتوفرة عن المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص تم الوصول إلى جملة من النتائج ألا وهي :-

1. ضعف مساهمة المنشآت الصغيرة في تنمية القطاع الصناعي مما انعكس سلباً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. انخفاض في القيمة المضافة التي كانت نتيجة لانخفاض قيمة الإنتاج بسبب انخفاض الكميات المنتجة.

3. تأثر أداء هذه المنشآت بعجز الموازنة العامة للدولة مما أدى إلى ضعف قدرتها في مواجهة التكاليف التشغيلية.

4. تدني إنتاجية العامل بسبب ضعف التقنية المستخدمة وسوء الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة والاعتماد على الأيدي العاملة وسوء التقنيات التكنولوجية المستخدمة.

5. تدني كل من إنتاجية الأجر والمواد نظراً لارتفاع التكاليف المتمثلة بارتفاع الأجور والخامات والمواد الأولية.

### المقترحات:-

1. ضرورة توفير التمويل لهذه المنشآت مثل توفير مصرف مالي للاستثمار من أجل توفير التسهيلات المادية لأصحاب هذه المنشآت وبمعدلات فائدة بسيطة للتغلب على المشاكل والأزمات المالية التي تتعرض لها .

2. ضرورة تدخل الدولة من خلال توفيرها للخدمات التي تحتاجها هذه المنشآت من كهرباء ومياه وتكنولوجيا حديثة و مواد أولية وغيرها من الخدمات اللازمة لنجاح وتطوير هذه المنشآت.

3. ضرورة وجود معايير لاختيار الأيدي العاملة وأن تكون على درجة من الخبرة والمهارة في العمل من أجل تحقيق زيادة في الإنتاجية.

4. اعتماد آلية خاصة للتسويق والترويج والتسعير للمنتجات المحلية.

5. تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص الصناعي منه أو الزراعي من خلال توفير البيئة المناخية الملائمة للاستثمار المحلي أو الأجنبي وذلك من أجل تحقيق قيمة مضافة تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

## المصادر والهوامش:-

1. كاظم جاسم العيساوي/ دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي/ المناهج/ الأردن/ 2005/ ص248-249.
2. عبد الحليم كراجه وآخرون/ الإدارة والتحليل المالي - أسس ومفاهيم - وتطبيقات/ منشورات صفاء/ الأردن/ 2000/ ص162.
3. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، وحافظ جاسم المولى/ تقييم كفاءة الأداء للصناعات الكيماوية - الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٢)/ تنمية الرافدين العدد ٩٩ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠/ كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل/ ص3.
4. كاظم جاسم العيساوي/ دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات/ مصدر سابق/ ص251.
5. فؤاد مجيد كرخي/ تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية/ دار المناهج للنشر/ عمان- الأردن/ الطبعة الأولى/ 2001/ ص32.
6. سحر طلال إبراهيم/ تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن/ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/ العدد الخامس والثلاثون/ 2013/ ص348.
7. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، وحافظ جاسم المولى/ تقييم كفاءة الأداء للصناعات الكيماوية - الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٢)/ مصدر سابق/ ص4.
8. عبد الغفور حسن كنعان/ اقتصاديات الإنتاج الصناعي/ دار وائل/ عمان- الأردن/ 2010/ ص200.
9. واثق حمد أبو عمر/ أساسيات دراسة الجدوى وتقييم المشروعات/ الحامد/ الأردن/ 2004/ ص170.
10. مدحت كاظم القريشي/ الاقتصاد الصناعي/ دار وائل/ الأردن/ ص239.
11. أحمد كامل حسين/ واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل/ مجلة الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ العدد 68-69 / 2008/ ص163.
12. ياسمين سعدون صليبي/ المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق/ مديرية الإحصاء الصناعي/ 2012/ ص3.
13. بشرى مشتاق علاوي/ دراسة بعنوان دور صناديق الاستثمار في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق/ دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/ وزارة التخطيط/ 2014.
14. عمر خلف فزع/ مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل/ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية/ 2013/ ص136.
15. ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة/ المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما/ عمان- الأردن/ 2006/ ص3-4.
16. لمى نصر/ المشاريع الصغيرة وفرص العمل اللائق/ مجلة عالم العمل/ العدد42/ مصر/ 2002/ ص18.

## التقارير الإحصائية:-

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الإحصاء الصناعي.
- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الأرقام القياسية.